الحكامة الاستهلاكية من منظور الاقتصاد الإسلامي

الدكتور عبد الغني العمومري

من المعروف عموما أن نسبة كبيرة من سكان الدول النامية تعاني بشكل ملحوظ من إنخفاض في مستوى الدخل الفردي، وارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك. مما يتسبب في إنخفاض مستوى الادخار عموما، بل شيوع ظاهرة الاستدانة، والتعثر في سداد الديون للبنوك والمؤسسات المانحة للقروض، بالنسبة للأسر المحدودة الدخل[١].

يؤكد ذلك، ما تضمنته مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط بالمغرب حول الظرفية لدى الأسر، حيث أن قرابة ٥٧٪ من دخول هذه الأسر تغطي مصاريفها، فيما ٣٦ . ٤٪ منها تُستنزف من مدخراتها أو تلجأ إلى الاستدانة. في حين ٦ . ٧٪ فقط من الأسر، تصرح أن بإمكانها ادخار جزء من دخلها[٢].

وإذا كانت ظاهرة الاستدانة هي الظاهرة الملحوظة في أغلبية الدول العربية، فقد حذر بعض الخبراء الاقتصاديين[٣] من تنامي هذه الظاهرة، لأنها تثقل كاهل الأسرة كلها، وتجعلها تنتقل من استدانة إلى أخرى. وحملوا البنوك التجارية قدرا كبيرا من المسؤولية، حيث تطارد الموظفين وتقدم لهم تسهيلات ائتمانية وحوافز، وأحيانا تضللهم حتى يقعوا في براثن قرض ليسوا في حاجة إليه[٤]. كما يرجعون السبب في عدم قدرة الأسر على الادخار إلى:

– قلة الوعي بأهمية الادخار.

– الضغوط التي تمارسها وسائل الإعلام على الأسر من أجل المزيد من الاستهلاك.

– إهدار المال والاقتراض من أجل سلع وخدمات ورحلات يمكن الاستغناء عنها[٥].

ويمكن تلخيص أسباب زيادة الاستهلاك في المجتمع العربي إلى عاملين أساسيين هما:

أولا: العولمة

انتشرت ظاهرة الاستهلاك في العالم الإسلامي منذ ظهور العولمة سنة ١٩٩٠، وانتشار ما يسمى ثقافة السوق، وشل إرادة الإنتاج، وقتل الإبداع في الدول الفقيرة. وعمدت هذه العولمة إلى أن يتحقق كل ذلك جنبا إلى جنب

[١] لماذا تراجعت ثقافة الادخار في مجتمعاتنا العربية؟ تحقيق لبسيوني الحلواني، (منشور بمجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 384، ربيع الأول 1434هـ/ يناير 2013م)، ص 33.

[٢] مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول نتائج بحث الظرفية لدى الأسر، الفصل الثاني من سنة 2014م، نقلا عن الموقع الإلكتروني رابط

[٣] ومنهم: الدكتور حمدي عبد العظيم والدكتورة عزة كريم، [انظر: مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 384، ص 36-37].

[٤] نفس المرجع، ص 36.

[٥] لماذا تراجعت ثقافة الادخار في مجتمعاتنا العربية؟ مرجع سابق، ص 37.

مع إجبار هذه الشعوب على إنتاج ما لا تحتاج، واستهلاك ما لا تنتج. وجاء ذلك بالتوازي مع إغراق كل المجتمعات التي تغزوها العولمة بالقيم المادية، وتحطيم القيم الأخلاقية التي تميزها[١].

ويبقى الهدف الكبير من وراء كل ذلك محصورا في كلمة واحدة هي: تحقيق المزيد من فرص الكسب والثراء على حساب شعوب العالم الفقيرة[٢].

ثانيا: الإعلام

من أجل تهيئة عقول شعوب العالم لقبول الفكر الاستهلاكي بسرعة وبغير إهدار للوقت، عمد منظرو العولمة إلى السيطرة على وسائل الإعلام وتطويرها، بغية غزو عقول الشعوب، وخلق العقلية الاستهلاكية النهمة، التي تقبل على الاستهلاك، متجاوزة درجة إشباع الحاجات الطبيعية الضرورية للعيش، إلى إشباع الحاجات الثانوية غير الضرورية، والتي يمكن أن يستغني عنها أصحاب الإرادات القوية، أو أولئك الذين يدركون أبعاد المخطط وخطورة المؤامرة. ولعل ذلك يعطينا تفسيرا لأسباب إغراق أسواقنا بمنتجات الغرب من الهامبورجر، والبيتزا والكولا، والأيس كريم، والفياجرا، وأفلام هوليود، وموسيقى الجاز ومنتجات الجينز، والمخدرات بكل أصنافها، وكلها مما يغذي العقلية الاستهلاكية.[٣]

ومن خلال هذا البحث سوف أركز على ثلاثة مداخل من مداخل الحكامة الاستهلاكية في الاقتصاد الإسلامي وهي: **ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، ودور التوعية الاستهلاكية في تحقيق الحكامة الاستهلاكية، ودور الحكامة الاستهلاكية في تحقيق الادخار الأسري.**

المبحث الأول: ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي

الاستهلاك لغة: يعني الإنفاق، يقال: استهلك المال أي أنفقه وأنفذه[٤]، واصطلاحا هو: استعمال السلع والخدمات بقصد الإشباع المباشر لحاجات الإنسان[٥]، وهذا المعنى وإن لم يرد في أقوال الفقهاء، أو في قواميس اللغة، إلا أن المجمع العلمي بالقاهرة قد أقره ضمن مجموعة المصطلحات العلمية والفنية عام ١٩٧٠[٦].

ويمكن تقسيم ضوابط الاستهلاك في الإسلام إلى: ضوابط تعبدية وضوابط أخلاقية.

---

[١] العقلية الاستهلاكية ومستقبل الأمة، (بحث لطارق حسن السقا، منشور بمجلة إعمار، مجلة اقتصادية اجتماعية، تصدر عن قسم الأبحاث والإعلام في جمعية إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، العدد 5، ذو الحجة 1431هـ/2010م)، ص 11.

[٢] نفسه.

[٣] نفسه.

[٤] لسان العرب، ابن منظور، (دار صادر - بيروت، ط3 - 1414 ه)، 10/507.

[٥] أصول الاقتصاد، محمد يحيى عويس، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1976م)، ص 32.

[٦] مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، (المجمع العلمي، القاهرة، 1970م)، 13/175.

المطلب الأول: الضابط التعبدي

يعدُّ الاستهلاك في الإسلام عبادة وتحقيقًا للطاعة واستجابة لنداء الرب جل وعلا، الذي يقول: **يَاأَيُّهَاالَّذِينَآمَنُوا كُلُوامِنطَيِّبَاتِمَارَزَقْنَاكُمْوَاشْكُرُوالِلَّهِإِنكُنتُمْإِيَّاهُتَعْبُدُونَ**[1].

فالمقصد الأكبر للمسلم هو تحقيق عبادة الله وشكره على آلائه ونعمه، يقول ابن القيم: (وأما المطاعم والمشارب والملابس والمناكح فهي داخلة فيما يقيم الأبدان، ويحفظها من الفساد والهلاك، وفيما يعود ببقاء النوع الإنساني، ليتم بذلك قوام الأجساد، وحفظ النوع، فيتحمل الأمانة التي عرضت على السماوات والأرض، ويقوى على حملها وأدائها، ويتمكن من شكر مولي الإنعام ومسديه)[2]؛ بخلاف المستهلك المعاصر في الغرب الذي يقول: (أنا موجود بقدر ما أملك واستهلك)[3].

المطلب الثاني: الضابط الأخلاقي

يتمثل في عنصرين هما: وسطية الاستهلاك والنهي عن الترف.

١- وسطية الاستهلاك

لا يضبط الإسلام اتجاه الاستهلاك نحو الطيبات فقط، إنما يضبط درجته أيضا، فالإنسان مأمور بالاستهلاك عند الحد الذي يؤمن كامل طاقته، ولذا فقد وضع له مجموعة من التوجيهات الإسلامية منها: النهي عن الإسراف والتبذير، والنهي عن التقتير.

- **النهي عن الإسراف والتبذير**: الإسراف منهي عنه ولو في القليل إذا كان في غير حاجة قال تعالى: **ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين**[4]. وكذلك **التبذير، وهو الإنفاق في الحرام**، قال تعالى: **إنالمبذرين كانوا إخوانالشياطينو كانالشيطانلربه كفورا**[5].

---

[1] سورة البقرة: ١٧٢.
[2] مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، (دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ/1998م)، 2/322.
[3] الإنسان بين الجوهر والمظهر، إيريك فروم، (ترجمة سعد زهران، عالم الفكر، عدد 140، أغسطس 1989م)، ص40.
[4] سورة الأنعام: 142.
[5] سورة الإسراء: 27.

- **النهي عن التقتير**: التقتير هو الإمساك عن الإنفاق الضروري في المباح، وإن كان يمثل ظاهرة فردية، إلا أن أهميته قد تكون كبيرة، إذا عرفنا أهمية كل فرد من أفراد المجتمع وضرورة مساهمته في الوفاء باحتياجات الآخرين من أفراد أسرته ومن يعول[١].

لذلك نهى الإسلام عن الإسراف والتقتير معا، لأنهما يمثلان نمطين من أنماط التصرف غير السوي الذي يتنافى مع الفطرة البشرية[٢]. قال الإمام الغزالي: الإمساك حيث يجب البذل بخل، والبذل حيث يجب الإمساك تبذير، وبينهما وسط هو المحمود[٣].

٢- النهي عن الترف

لم يكتف الإسلام بالنهي عن الإسراف والتقتير فحسب، بل نهى عن الترف أيضا الذي هو تجاوز الحد المشروع في الإنفاق، والتنعم به مع الغطرسة، والبطر والكبر، والخيلاء[٤]. كما عده إثما، وأوعد المترفين بالعذاب، وجعلهم من أصحاب الشمال، قال تعالى: وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مترفين[٥].

وتدخل مجموعة سلع الترف ضمن مجموعة السلع غير الضرورية التي لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المسلم ورسالته الإصلاحية في هذه الحياة[٦]. ومن أمثلة هذه السلع: آنية الذهب والفضة، والتزين بالذهب والحرير بالنسبة للرجال، وغير ذلك.

المبحث الثاني: دور التوعية الاستهلاكية في تحقيق الحكامة الاستهلاكية

تتحقق من خلال مدخلين:

أ- التوعية الادخارية

يرى حسين مؤنس أن في بلادنا اليوم من الجهال الذين يملكون المال، ولكنهم جهال بالحياة وشؤونها، فتكون الصدقة عليهم هي العلم وتنوير الأذهان. فمنهم من يكسب كسبا كثيرا، ولكن الذي ينقصهم هو العقل

---

[١] ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، (بحث لأنس سليمان أحمد، منشور بمجلة إعمار، تصدر عن قسم الأبحاث والإعلام في جمعية إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، العدد 3، نيسان 2010م/ربيع الآخر 1431هـ)، ص 32

[٢] نفسه.

[٣] إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، (دار السلام، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م)، 3/322.

[٤] ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 32.

[٥] سورة الواقعة: الآيات من 43 إلى 47.

[٦] ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 32.

والتدبير والتعليم، فهم لا يعرفون شيئا اسمه التدبير، وينفقون كل ما يصل إلى أيديهم، وعلينا أن نعلمهم أن ادخار المال قوة وخير، وما دمنا لا نعلمهم تدبير المال وتدبير شؤون حياتهم بالعقل والحكمة، فسيظلون فقراء وجيوبهم غنية بالمال، وهنا تكون الصدقة، هي التعليم والتدريب والقيادة السليمة، والغالبية العظمى من الفقراء في بلاد الإسلام، إنما هم فقراء علم وفكر ومعرفة، فالكثير من الناس ينفقون أموالا باهظة في خروج ليلة، يأخذون فيها نساءهم وأولادهم ويدخلون مسرحا أو سينما، ولا يرون فيه ولا يسمعون إلا ما يؤذي السمع، ويخدش الحشمة، ويعودون إلى بيوتهم لكي يناموا خمسة في حجرة، ودورات المياه في بيوتهم مخربة، وبعضهم يخوض الماء القذر إلى بيته، والمال ملء جيوبهم، فأي ناس هم أحوج إلى الصدقة من هؤلاء، والصدقة هنا هي العلم والفهم وتشغيل الذهن[1].

والغالبية غير المدخرة، ليس لديها وعي ادخاري، أي أنها لا تعرف قيمة الادخار وأهميته، وما زال المثل الذي يقول: (اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب)، يغلب على المثل الذي يقول: (إن القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود). ولهذا فنحن العرب جميعا شعوب إنفاق لا شعوب ادخار، وواجبنا اليوم هو نشر الوعي الادخاري، وتعريف المواطن العربي بالفوائد التي تعود عليه من ادخار واحد على عشرين من كسبه مثلا، وهذا القدر ميسور حتى للمواطن الذي لا يكسب إلا ما يقيم به حياته، وفي نهاية السنة، سيجد نفسه صاحب رأس مال صغير. وبعد خمس سنوات سيجد أنه صاحب رأس مال متوسط. هنا سيحس بلذة الادخار ويزداد حماسة له، ويتحول من منفق إلى مدخر، وهذا التحول سيكون له أثر بعيد في شخصيته كلها، لأن المنفق لكل ما يكسب، رجل غير ناضج بعيد النظر مدرك لأهمية نفسه، وهذه أحاسيس يتأتى بعضها مع بعض[2].

وإزاء ذلك على الفرد أن يضغط على نفسه ويضع سياسة الادخار أمام عينيه، وإذا استطاع أن يضمن مستقبلا لدراسة أطفاله للمرحلة الجامعية من خلال برامج الادخار، فعليه أن يبادر من اليوم. وقد نجح الكثير من الآباء في تعليم أولادهم الدراسة الجامعية من خلال استغلال تلك المبالغ المدخرة، لأن الادخار يعني العمل على جمع المال والحفاظ عليه بدون صرف زائد عن الحاجة. فهو يعمل مستقبلا في الحصول على مستوى معيشة أفضل، وهذا ما يطلب من المرء المحاولة فيه، ولو بجزء قليل من ماله يوميا أو شهريا[3].

---

[1] الربا وخراب الدنيا، حسين مؤنس، (الزهراء للإعلام العربي، ط3، 1988م)، ص 107- 108.
[2] الربا وخراب الدنيا، مرجع سابق، ص 166.
[3] غياب ثقافة الادخار في المنطقة، مقال لحيدر بن عبد الرضا اللواتي، (منشور بجريدة الشبيبة العمانية، عدد 5915، الاثنين 19 مارس 2012م)، ص5.

ب- التربية الادخارية

١- تربية المستهلك المسلم على الادخار

لا يخفى على الإنسان أهمية التربية في المجتمع، فهي عماد الإصلاح وهي ركيزة أساسية في قوة المجتمع أو ضعفه. فإذا قويت منظومة التربية في المجتمع قوي المجتمع، وإذا ضعفت ضعف المجتمع. والمقصود بالتربية – حسب حسين شحاتة – التربية الشاملة؛ الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها من جوانب التربية الكبيرة[١].

فمعظمنا يهتم بالجوانب الأخلاقية والإيمانية، وقليلا ما يعطي الواحد منا اهتماما بكيفية تربية أفراد الأسرة على السلوك الاقتصادي الإسلامي، وينتج عن ذلك مشكلات كثيرة بين الرجل وزوجته، وبين الرجل وأولاده وبين الرجل وأقاربه.

فبعض المشكلات الأسرية ترجع إلى الاختلافات في الجوانب المالية. ولكن لو طبقنا شرع الله في الجوانب المالية لما وجدت هذه المشكلات. فالمسلمون في أمسّ الحاجة أن يكون لهم دستور اقتصادي على مستوى الأسرة، يبين السلوك الاقتصادي السليم للزوج والزوجة وكذلك السلوك الاقتصادي للأولاد[٢].

ويضيف حسين شحاتة أن من أهم السلوكيات الواجب تربية المسلم وأولاده عليها هي[٣]:

- **التربية على الاستهلاك الحلال**: بمعنى أن الرجل والمرأة والأولاد يتعاملون وفقا لشرع الله، فتربية الأولاد منذ الصغر هذا حلال وهذا حرام. أي يجب أن يعرفوا الحلال فيعتبروه، والحرام فيجتنبوه، ليس فقط الزوج والزوجة وإنما الأولاد أيضا، فيتربى الأولاد على أن إيداع الأموال في البنوك الإسلامية، خير من إيداعها في البنوك الربوية[٤].
- **التربية على الالتزام بفقه الأولويات**: ويعني أن فيه ضروريات بدونها يهلك الإنسان، وفيه حاجيات بدونها تصبح الحياة شاقة، وفيه كماليات يمكن للأسرة أن تستغني عنها، وبالتالي لا يجوز للزوج أن يشتري

---

[١] التربية الاقتصادية ضرورة شرعية، بحث لحسين شحاتة، (منشور بمجلة الوعي الإسلامي، عدد 460، ذو الحجة 1424ه/ يناير 2004م)، ص 84؛ ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، منظور أحمد الأزهري، (دار السلام، ط1، 1422هـ/ 2002م)، ص256.

[٢] التربية الاقتصادية ضرورة شرعية، مرجع سابق، ص 84.

[٣] نفس المرجع السابق، ص 84-85.

[٤] نفسه.

الكماليات وعنده عجز في الضروريات والحاجيات، ولا يجوز للزوجة أن تنفق الأموال في الكماليات وعندها عجز في الضروريات والحاجيات.

- **التربية على الاعتدال في الإنفاق**: فالله تعالى وصف الذين آمنوا بقوله: **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما**[1]. والقوام هو الوسط: فالمرأة والرجل عندما ينفقان أموالهما، نقول لهما يجب الاعتدال في كل شيء، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد جزء من أربعة وعشرين جزءا من النبوة[2]، وقال أبو بكر رضي الله عنه: (الاقتصاد نصف المعيشة)، وبالتالي يتحقق الخير بالاقتصاد في المعيشة.
- **التربية على الادخار لنوائب الدهر**: فليس كل ما يكسبه الإنسان ينفقه، وليس كل ما يشتهيه يشتريه.
- **التربية على عدم الاقتراض إلا لضرورة**: فلا يجوز الاقتراض للكماليات ولا للتبذير أو الإسراف، وإذا اقترض الإنسان، فلا يقترض إلا قرضا حسنا، وكذلك عندما يدخر لا بد أن يستثمر مدخراته استثمارا حسنا.
- **التربية على عدم تقليد الأجانب**: وهذا سبب مشاكل كثيرة في البيت المسلم، ولا سيما العادات المخالفة لتعاليم الإسلام، فيجب أن نربي الطفل على مقاطعة شراء السلع من الدول المعادية للمسلمين[3].

٢- تربية المرأة على الادخار

من المعلوم أن ظاهرة الاستهلاك تتزايد عند النساء أكبر من تزايدها عند الرجال، والسبب في ذلك، يرجع إلى أن المرأة تسير إلى حد كبير وفق عاطفتها وميولاتها النفسية. على خلاف الرجل، الذي يكون للعقل دور كبير في تحديد تصرفاته الاستهلاكية. ولقد تنبه المسؤولون إلى ترويج السلع الاستهلاكية لما للعاطفة من دور في تحديد المسار الاستهلاكي للمرأة، فأخذوا ينتجون الكثير من السلع التي تخصها، وتصنف ضمن السلع الكمالية، ثم يقومون بعد ذلك بالترويج لها من خلال الدعايات المؤثرة، حتى وقعت المرأة في مصيدة الغرب الاستهلاكي الذي يعمل على الترويج لبضائعه، والتعميم لقيمه بكل السبل، واقتنعت بعد ذلك بأنها تصبح متحضرة عندما تستهلك المنتجات الغربية الفارغة، من أزياء وعطور وما يسمى بأدوات الماكياج، حتى آل بها الحال لأن تقتبس

[1] سورة الفرقان: 67.
[2] رواه البخاري في صحيحه: كتاب النفقات، باب حبس الرجل قوت سنة على أهله، وكيف نفقات العيال؟ حديث رقم 5357، 3/425.
[3] التربية الاقتصادية ضرورة شرعية، مرجع سابق، ص 84-85.

مفاهيم المرأة الغربية، ولأن تنبهر بكل ما هو غربي، وأضحت أسيرة للدعايات والموضة. ولا يخفى أن ذلك يحتاج إلى ميزانية خاصة، ربما تزيد عن ميزانية السلع الضرورية التي تحتاجها المرأة لأسرتها[١].

ولذلك يتوقف عنصر الاستهلاك داخل المنزل – زيادة ونقصانا – على المرأة، في قسم كبير منه، بالنسبة لما يتطلبه منزلها من سلع وخدمات، فهي التي تقوم بطلب حاجات بيتها من زوجها، وهو الذي يقوم بتأمينها، فإذا كانت مرتفعة، كانت نسبة الاستهلاك مرتفعة، وربما أدى ذلك إلى الوقوع تحت آثار الأزمة الاقتصادية. أما إذا كانت حاجاتها منخفضة، فذلك يقي الأسرة من الوقوع تحت آثار ما تقدم. ومما ينبغي ذكره أن المستهلك الذي يقوم بترشيد استهلاكه بهدف خفضه، يمكن أن يصل إلى ادخار قسم من ماله يستعمله بعد ذلك في الخروج من آثار الأزمة الاقتصادية، إذا كان يعاني منها. مع الإشارة إلى أن ذلك كله إنما يحصل من خلال دور مهم تقوم به المرأة داخل بيتها إذا اقتنعت به، وهذا الشيء يمكن أن يتم من خلال تربيتها على الادخار، باعتبارها اللبنة الأساسية للاقتصاد المنزلي وذلك من خلال[٢]:

- التحذير من مخاطر التبعية الاقتصادية، لأنها تؤدي إلى الاستغراق في الاستهلاك.
- عدم التأثر بالإعلانات المروجة للسلع الجديدة، لأن غالبيتها تندرج ضمن السلع الكمالية.
- تجنب الكماليات والاقتصار على الضروريات.
- عدم شراء سلع استهلاكية جديدة إلا بعد استهلاك القديمة واستيفاء كامل المنفعة منها[٣].

ثانيا: النهي عن التقليد الأعمى

يلعب عامل التقليد والمحاكاة دوره في نشر أنماط الاستهلاك المترف من الأغنياء إلى من هم أقل منهم دخلا في الأجل الطويل. كما أن هذا العامل نفسه هو المتسبب أصلا في نقل أنماط الاستهلاك المترف في المجتمعات المتقدمة إلى المجتمعات النامية. وتقوم وسائل الإعلام والدعاية بدور هائل في العصر الحديث في إحداث رغبات جديدة للمستهلك، وتشجيعه على تقليد ومحاكاة جيرانه وزملائه في العمل أو الأجانب الذين يقابلهم ويسمع عنهم دون أي اعتبار لإمكاناته المادية[٤].

---

[١] الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي، حسن محمد الرفاعي، (النفائس 2004م)، ص 54.
[٢] أصول تربية المرأة المسلمة المعاصرة، (أطروحة دكتوراه، إعداد الطالبة: حفصة أحمد حسن منشي، إشراف الدكتور: ماجد عرسان الكيلاني، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، 1418هـ/1997م)، 2/321.
[٣] الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 61.
[٤] اقتصاد الأسرة، زيد بن محمد الرماني، (دار طويق، ط1، 1425ه/2004م)، ص 184.

وهكذا نجد شكلا من أشكال التناقض الاجتماعي في البلدان النامية، حيث يموت بعض الأفراد جوعا أو مرضا أو يعيش في حدود دخول منخفضة جدا، ومع ذلك نرى أسواق هذه البلدان مكدسة بأنواع السلع الكمالية والترفية، مع محاولة إغراء الناس إلى شرائها عن طريق الإعلان والدعاية[1] .

هذا التقليد والمحاكاة من الفقراء للأغنياء، بالإضافة إلى اختلال الأنماط الاستهلاكية للأغنياء في ظل ظروف التخلف الاقتصادي، أمور يأباها الإسلام. فالإسلام يضع من الضوابط ما يمنع انحراف هيكل الطلب لدى الأغنياء، وينهى عن العوامل التي تؤدي إلى تقليد الفقراء للأغنياء تقليدا أعمى أو بغير وعي أو رشد. وذلك عن طريق التوجيهات الدينية التي تحبب لكل فرد الالتزام بالقيم الإسلامية في العقيدة والسلوك، وتبين له أن إنفاق المال مسؤولية يحاسب عليها يوم القيامة، وأن تحري أوجه الإنفاق الاستهلاكي التي تشبع الضروريات الأساسية أمر واجب قبل الإنفاق على الكماليات، وأن على كل فرد أن يوازن بين احتياجاته واحتياجات من يعولهم من جهة، وبين إمكاناته المادية من جهة أخرى، بغض النظر عن تصرفات الآخرين. كما يجب على الفرد المسلم أن يعمل على تكوين حاجاته على أسس رشيدة لتفي بالضروريات ثم الكماليات، ولا يصح الانتقال إلى أنماط من الاستهلاك الكمالي قبل استيفاء الضروريات. هذا السلوك في حد ذاته سوف يضع قيدا واضحا على عملية التقليد الأعمى لأنماط استهلاكية غير ملائمة أو غير مناسبة لمستوى الدخل المنخفض[2] .

المبحث الثالث: دور الحكامة الاستهلاكية في تحقيق الادخار المحلي

التبذير والإسراف أمران بغيضان لدى المشرّع الإسلامي، ولهما آثار سلبية على الاقتصاد، حيث يقطعان ديمومة مصادر الأموال، ويحولان دون توفر الأموال اللازمة لتحقيق أغراض الإنفاق، وعمليات الاستثمار، فهما يؤديان إلى الحرمان، والفاقة والتعطل، والتخلف، وهذا ما تنأى عنه سياسات التمويل في الشريعة الإسلامية. وعلى عكس ذلك فالتوسط والاعتدال في الاستهلاك له آثار اقتصادية، تتمثل في تحويل الفائض في الدخل إلى ادخار يستثمر في زيادة المقدرة الإنتاجية للأمة، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فتصبح الأمة قادرة على تمويل احتياجاتها دون اللجوء إلى الدين الخارجي[3] .

ويمكن اقتراح بعض الوسائل من أجل تحقيق ذلك كما يأتي:

---

[1] اقتصاد الأسرة، زيد بن محمد الرماني، ص 184.
[2] الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال، حسنين جليلة حسن، (دار الجامعات المصرية، 1990م)، ص 60.
[3] ضوابط الاستهلاك في الفقه الإسلامي، عبد الله معصر، (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، مطبعة سايس- فاس، ط1، 2004م)، ص 130.

المطلب الأول : دور الدولة في تحقيق الادخار

يشكل الادخار المحلي أحد المصادر الرئيسية لتمويل التنمية في البلدان المختلفة، ويشير أكثر الكتاب إلى أهمية هذا المصدر بالنسبة للمجتمع الإسلامي، ولذلك وجب على الدولة الإسلامية أن تشجع الأفراد على زيادة معدل ادخارهم عن طريق توعيتهم نحو مسؤوليتهم الاجتماعية، كما أن عليها إنشاء مؤسسات مناسبة ومتنوعة لتعبئة تلك المدخرات، ثم ربطها بالتنمية الشاملة.

أ- إحداث مؤسسات ادخارية وتنويعها

تحتاج الدول النامية اليوم إلى إطلاق مشاريع ادخارية متخصصة تحقق عوائد جاذبة للأفراد، مما يسهم في تشجيعهم على الادخار والوعي المالي لديهم. ومما يمكن اقتراحه – حسب مصطفى عبد العظيم – هو تأسيس مصارف ادخارية متخصصة، وصناديق لإدارة أموال المدخرين، تستثمر أموالها في قطاعات حيوية كالتعليم والصحة، وتحقق عائدات جيدة على المدخرات، تفوق العوائد التي تمنحها البنوك والبرامج الادخارية الحالية، والتي تتراوح بين ١ . ٥-٢٪ فقط. كما أن تعزيز ثقافة الادخار والوعي الاستهلاكي بين الأفراد والأسر، يتطلب تحركات وخطوات من كل الأطراف والجهات المعنية، بدءاً من البيت ومرورا بالتعليم ووسائل الإعلام، ووصولا إلى المؤسسات المالية المتخصصة.

كما يعتبر نفس الكاتب، أن النجاح في إحداث تغيير تدريجي في الأنماط الاستهلاكية للأجيال الحالية من خلال التوعية المتواصلة، الباب الرئيسي في التحول باتجاه الادخار، بالتزامن مع دفع هذا التحول بأدوات وبرامج ادخارية استثنائية[١].

كما يدعو إلى استدامة هذا الزخم، بهدف غرس الرغبة في الادخار وتأصيل فكر التخطيط المالي للمستقبل لدى الأجيال الجديدة التي نشأت على حياة اليسر، والعمل على إعادة صياغة الأنماط الاستهلاكية للأفراد، بالابتعاد عن الإسراف والتبذير، والتحول باتجاه الترشيد والادخار، والتحول إلى اتباع سياسات الإنفاق المسؤول، لا سيما أن مفهوم الادخار متجذر لدى المجتمع الإسلامي منذ عقود طويلة، كما أن الادخار الكافي للمستقبل من شأنه أن يحصن الأفراد والأسر من الوقوع في براثن الديون وما يتبعها من تعثر في السداد، ويعمل على استقرار المجتمع[٢].

---

[١] الوعي الادخاري يعزز استقرار المجتمع ويدعم النمو الاقتصادي، مقال لمصطفى عبد العظيم، (منشور بمجلة الاتحاد الإماراتية يوم الأحد 06 يناير 2013م).

[٢] نفسه.

ب- استثمار المدخرات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تبرز تجارب بعض الدول حسن استثمار المدخرات في التنمية المحلية، فمثلا اليابان بالرغم من أنها لا تتمتع بثروات معدنية أو مواد أولية، ومعظم إنتاجها يعتمد على استيراد أغلب مواردها الأولية، إلا أنها حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة لدرجة كبيرة، ويرجع ذلك إلى ما اتبعته الحكومة من توفير الدعم الكامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد أخذ العديد من الأشكال، منها:

- إقامة المجمعات الصناعية، وتقديم التمويل اللازم، وتبني الحكومة لهذه المشروعات خوفا عليها من الإفلاس.
- تقديم التدريب الفني والإداري لأصحابها، مما يساعد هذه المشروعات على الإنتاج بجودة عالية طبقا للمواصفات.
- اعتماد المشروعات الكبرى على إنتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أن كثيرا من الصناعات الكبرى أصبحت تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع، وإسنادها إلى المشروعات الصغيرة باعتبارها الأكثر تخصصا[١].

ولو رجعنا إلى الاقتصاد الكوري الجنوبي، لوجدناه في الماضي كان يعتمد على سلعة تصديرية واحدة وهي الأرز، خاصة مع ندرة الموارد الاقتصادية وضعف المساحة القابلة للزراعة، ومع هذا، لجأت الحكومة إلى وضع خطط للتنمية، كانت جميعها مرتبطة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا هيئة لتدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، تساهم في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية هذه المشروعات، بالتوازي مع إنشاء مدن صناعية وإقامة مجمعات صناعية. كل هذا ساهم في تحقيق تنمية عالية وزيادة القدرات التصديرية بها[٢].

وعلى صعيد آخر، نجد أن الحكومة الهندية أولت هذا القطاع عناية فائقة، باعتباره يقدم فرص عمل. وقد كانت البداية، بإنشاء مؤسسة فنية متخصصة، تقوم بمساعدة المشروعات الصغيرة خاصة الجديدة منها، وتقديم الدعم الفني والتسويقي لها خلال فترة المشروع، خصوصا في مراحله الأولية لمدة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات، مما ساعد على تخريج شباب وجيل من رجال الأعمال، مع تقديم الدعم المالي لهم، من خلال مؤسسات تمويلية بشروط ميسرة وبأساليب تتناسب مع طبيعة هذه المشروعات، وتتفق مع ثقافة القائمين عليها، إضافة إلى إنشاء جهاز

---

[١] محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور بعض التجارب الدولية، بحث للسيد القصير، (منشور بمجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع، دجنبر 2013)، ص 48.

[٢] نفسه.

قومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة ووجود نظام واضح للإعفاءات الضريبية، مع خلق نوع من التكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة[1].

المراجع

١. إحياء علوم الدين، أبو حامد الغزالي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
٢. الاستهلاك والادخار في الاقتصاد الإسلامي، حسن محمد الرفاعي، النفائس ٢٠٠٤.
٣. الأسلوب الإسلامي لتكوين رأس المال، حسنين جليلة حسن، دار الجامعات المصرية، ١٩٩٠.
٤. أصول الاقتصاد، محمد يحيى عويس، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٦.
٥. أصول تربية المرأة المسلمة المعاصرة، أطروحة دكتوراه، إعداد الطالبة: حفصة أحمد حسن منشي، إشراف الدكتور: ماجد عرسان الكيلاني، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، ١٤١٨ ه/١٩٩٧.
٦. اقتصاد الأسرة، زيد بن محمد الرماني، دار طويق، ط1، ١٤٢٥ ه/٢٠٠٤.
٧. اقتصاد الأسرة، زيد بن محمد الرماني، ص ١٨٤.
٨. الإنسان بين الجوهر والمظهر، إيريك فروم، ترجمة سعد زهران، عالم الفكر، عدد ١٤٠، أغسطس ١٩٨٩.
٩. ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، منظور أحمد الأزهري، دار السلام، ط ١، ١٤٢٢ ه/ ٢٠٠٢.
١٠. الربا وخراب الدنيا، حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، ط ٣، ١٩٨٨.
١١. ضوابط الاستهلاك في الفقه الإسلامي، عبد الله معصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، مطبعة سايس– فاس، ط ١، ٢٠٠٤.
١٢. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، ط ٣ – ١٤١٤ ه.
١٣. مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، المجمع العلمي، القاهرة، ١٩٧٠.
١٤. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ ه/١٩٩٨.

ثانيا: المذكرات والمجلات

١. مجلة الاتحاد الإماراتية يوم الأحد ٦ يناير ٢٠١٣.
٢. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد الرابع، دجنبر ٢٠١٣.
٣. مجلة إعمار، تصدر عن قسم الأبحاث والإعلام في جمعية إعمار للتنمية والتطوير الاقتصادي، العدد ٣، نيسان ٢٠١٠ /ربيع الآخر ١٤٣١ ه.
٤. جريدة الشبيبة العمانية، عدد ٥٩١٥، الاثنين ١٩ مارس ٢٠١٢.
٥. مجلة الوعي الإسلامي، عدد ٤٦٠، ذو الحجة ١٤٢٤ ه/ يناير ٢٠٠٤.
٦. مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣٨٤، ربيع الأول ١٤٣٤ ه/يناير ٢٠١٣.
٧. مذكرة إخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول نتائج بحث الظرفية لدى الأسر، الفصل الثاني من سنة ٢٠١٤، نقلا عن الموقع الإلكتروني: رابط.

[1] محاور تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من منظور بعض التجارب الدولية، مرجع سابق، ص 48.